الإطار النظري لنظرية الاقتصاد الروحي – التزكية كمحرك للفاعلية الاقتصادية في النموذج الحضاري:

عرض إشكالية العلاقة بين المال والروح في النماذج الاقتصادية المعاصرة

د. صالح حسن عرابي

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية- دبي

باحث دكتوراة فلسفة الاقتصاد - كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة

في سياق النماذج الاقتصادية المعاصرة، تبرز إشكالية العلاقة بين المال والروح بوصفها واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وإهمالاً في آن واحد. فقد تأسست معظم النماذج الاقتصادية الحديثة على منطلقات مادية بحتة، ترى في المال أداةً للمنفعة، وفي الإنسان كائناً نفعياً يسعى لتعظيم مصالحه الذاتية. هذا التصور، الذي تجذّر في الفكر الكلاسيكي منذ آدم سميث، وتطوّر عبر المدرسة النيوكلاسيكية، والنيوليبرالية، وغيرها، أدى إلى فصل حاد بين الاقتصاد كمجال وظيفي، والروح كمجال شخصي، أو ديني لا علاقة له بالتحليل الاقتصادي.

يفترض النموذج السائد، الذي يُعرف بالإنسان الاقتصادي Homo Economicus، أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على حسابات عقلانية تهدف إلى تعظيم المنفعة أو الربح، دون اعتبار للقيم الداخلية، أو البُعد الروحي. وقد انتقد العديد من المفكرين هذا النموذج، من بينهم أمارتيا سن Amartya Sen، الذي أشار إلى أن هذا التصور يُقصي الأبعاد الأخلاقية والرمزية من الفعل الاقتصادي، ويُنتج نماذج غير قادرة على تفسير السلوك الإنساني في سياقات التضامن، الإيثار، أو المعنى. كما أن الدراسات الحديثة في الاقتصاد السلوكي، مثل أعمال دانيال كانيمان Daniel Kahneman، أثبتت أن الإنسان لا يتصرف دائمًا وفقًا لمنطق الربح، بل يتأثر بعوامل نفسية، إدراكية، وقيمية، مما يُضعف من صلاحية النموذج المادي في تفسير الواقع[1]. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات، رغم أهميتها، بقيت حبيسة التحليل النفسي، أو السلوكي، ولم تُقدّم بديلاً حضاريًا يُعيد دمج المال بالروح ضمن منظومة متكاملة.

[1] مقدمة 101 في الاقتصاد السلوكي، الموقع الالكتروني: https://hawaz.sa/ar/blogs/mkdm-101-fy-alaktsad-alsloky

من جهة أخرى، حاول الاقتصاد الإسلامي أن يُعيد الاعتبار للقيم الدينية في الفعل الاقتصادي، لكنه غالبًا ما بقي في إطار الضوابط الشرعية دون أن يُطوّر نموذجًا رمزيًا يُعيد بناء المفاهيم من جذورها. فالمعاملات الإسلامية، رغم التزامها بالأحكام، لم تُقدّم تصوراً متكاملاً للإنسان الاقتصادي بوصفه كائنًا متزكيًا، ولم تُطوّر أدوات قياس للفاعلية الروحية في السياق الاقتصادي.

هذا الانفصال بين المال والروح أدى إلى نتائج ملموسة في الواقع، من أبرزها فقدان المعنى في العمل، وتحوّل المؤسسات إلى كيانات وظيفية خالية من الرسالة، وظهور أزمات أخلاقية في الأسواق، مثل الفساد، الاستغلال، وانعدام العدالة التوزيعية. وقد أظهرت تقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بتحسن جودة الحياة أو العدالة الاجتماعية، مما يُشير إلى خلل في النموذج نفسه، لا في أدواته فقط.

من هنا، تبرز الحاجة إلى نظرية جديدة تُعيد وصل المال بالروح، وتُعيد تعريف الفاعلية الاقتصادية بوصفها أثراً وجوديًا، لا مجرد نتيجة كمية. نظرية تُعيد الاعتبار للتزكية كقوة محركة، وتُعيد بناء الإنسان الاقتصادي من الداخل، ضمن نموذج حضاري يُدمج بين الوظيفة والرمز، وبين الإنتاج والمعنى. وهذا ما تسعى إليه نظرية الاقتصاد الروحي، التي تُقدّم تصوراً تأسيسيًا جديداً، يُعيد تشكيل العلاقة بين المال والروح على أسس رمزية ووظيفية متكاملة.

الحاجة إلى نموذج حضاري جديد يدمج بين التزكية والفاعلية

في ظل الأزمات المتراكمة التي تعصف بالمنظومات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، تبرز الحاجة الملحّة إلى نموذج حضاري جديد لا يكتفي بإصلاح الأدوات، بل يُعيد بناء الإنسان نفسه بوصفه محوراً للفاعلية والمعنى. لقد أثبتت النماذج الاقتصادية التقليدية، سواء في صيغها الرأسمالية، أو الاشتراكية، أو حتى الإسلامية المؤسسية، أنها تفتقر إلى القدرة على دمج البُعد الروحي في صلب الفعل الاقتصادي، مما أدى إلى انفصال حاد بين الأداء الاقتصادي وبين التزكية الداخلية، وبين النجاح المادي وبين الاتزان الوجودي.

إن الفاعلية الاقتصادية كما تُقاس في النماذج السائدة، ترتكز على مؤشرات كمية: الإنتاج، الربحية، الكفاءة، النمو. وهي مؤشرات، رغم أهميتها، لا تعكس بالضرورة جودة الحياة، ولا تُعبّر عن أثر الفعل الاقتصادي على الإنسان من حيث التوازن، المعنى، والكرامة. وقد أظهرت تقارير التنمية البشرية الصادرة

عن الأمم المتحدة[1] أن الدول ذات الناتج المحلي المرتفع ليست بالضرورة أكثر سعادة، أو عدالة، أو استقراراً نفسيًا، مما يُشير إلى خلل في النموذج نفسه، لا في نتائجه فقط.

في المقابل، فإن التزكية، بوصفها عملية داخلية لتحرير الإنسان من نوازعه الأنانية وتوجيهه نحو المعنى، تُشكّل قوة دافعة عميقة للفاعلية، لكنها بقيت مغيّبة عن التحليل الاقتصادي، أو محصورة في الخطاب الأخلاقي والديني دون أدوات قياس أو نماذج تطبيقية. وهذا ما يجعل الحاجة إلى نموذج حضاري جديد أمرًا وجوديًا، لا مجرد خيار فكري.

النموذج المنشود هو ذلك الذي يُدمج بين التزكية والفاعلية ضمن منظومة رمزية–وظيفية متكاملة، تُعيد تعريف الفاعلية الاقتصادية بوصفها أثرًا وجوديًا، وتُعيد بناء المؤسسات على أساس من المعنى، وتُطوّر أدوات قياس تُراعي البُعد الداخلي للإنسان، لا فقط نتائجه الخارجية. إنه نموذج لا يُقصي المال، بل يُعيد توجيهه، ولا يُلغي الوظيفة، بل يُحمّلها رسالة، ولا يُعارض التقنية، بل يُؤنسنها، أي يُعيد ربط السياسات الاقتصادية بالقيم الإنسانية، والعدالة الاجتماعية.

هذا النموذج لا يمكن أن ينبثق من داخل النماذج التقليدية، لأنه يتطلب إعادة بناء المفاهيم من جذورها، وتأسيس مدرسة معرفية جديدة تُعيد وصل الاقتصاد بالروح، وتُعيد الاعتبار للإنسان بوصفه كائنًا متزكيًا فاعلاً، لا مجرد وحدة إنتاج أو استهلاك. ومن هنا، تأتي نظرية الاقتصاد الروحي كمشروع تأسيسي لهذا النموذج، تُقدّم تصوراً متكاملاً يُدمج بين العمق الرمزي والمعرفة التطبيقية، ويُعيد تشكيل العلاقة بين المال والروح، بين الفاعلية والتزكية، وبين الإنسان والعالم.

أهداف نظرية الاقتصاد الروحي

- تأصيل المفاهيم الرمزية التي تقوم عليها نظرية الاقتصاد الروحي، وتوضيح استقلاليتها عن النماذج الاقتصادية السابقة.
- إعادة تعريف الفاعلية الاقتصادية في ضوء التزكية، وتطوير مؤشرات قياس جديدة تراعي الأثر الوجودي والمعنوي.

[1] تقرير التنمية البشرية للعام 2025 متاح على الرابط التالي: https://hdr.undp.org/human-development-report-2025

- بناء نماذج مؤسسية تطبيقية تُفعّل النظرية في الواقع، وتُعيد تصميم بيئة العمل والقرار الاقتصادي.
- نقد النماذج الاقتصادية التقليدية من منظور رمزي ووظيفي، وبيان قصورها في دمج البُعد الروحي.
- تأسيس مدرسة معرفية مستقلة تُعيد الاعتبار للإنسان في قلب الفعل الاقتصادي، وتفتح آفاقًا جديدة للبحث والتطبيق.

المنهج المعتمد في إعداد نظرية الاقتصاد الروحي

يعتمد بناء النظرية على منهج مركّب يجمع بين:

- التحليل الرمزي التأملي Contemplative Symbolic Analysis: لفهم المفاهيم الروحية كالتزكية، الاتزان، المعنى، وتحويلها إلى عناصر وظيفية.
- المقارنة المنهجية Methodological Comparison: بين المدارس الاقتصادية والفكرية المختلفة، لتبيان الفروق الجوهرية واستقلالية النظرية.
- النمذجة المؤسسية Institutional Modeling: لتصميم أدوات تطبيقية قابلة للتحقق، تربط بين البُعد الداخلي للإنسان، والفاعلية الاقتصادية.
- التوثيق العلمي Scientific Documentation: بالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية والفلسفية والنفسية، وتوظيفها في بناء نموذج متكامل.

الدراسات السابقة ذات الصلة

رغم أن مصطلح الاقتصاد الروحي لم يُستخدم بشكل منهجي في الأدبيات الاقتصادية، إلا أن هناك إشارات جزئية في بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين القيم الروحية، والسلوك الاقتصادي، منها:

- أمارتيا سن[1] Amartya Sen: في أعماله حول "الهوية والعقل"، انتقد النموذج النفعي للإنسان الاقتصادي، ودعا إلى دمج البُعد الأخلاقي في التحليل الاقتصادي، مؤكداً أن الفاعلية لا تُقاس فقط بالنتائج المادية، بل بالنية والمعنى[2].
- دانيال كانيمان Daniel Kahneman: في كتابه Thinking, Fast and Slow، أثبت أن الإنسان لا يتصرف وفقًا لمنطق الربح فقط، بل يتأثر بعوامل إدراكية وقيمية، مما يُضعف صلاحية النموذج الكمي في تفسير الواقع[3].
- دراسات الاقتصاد السلوكي والاجتماعي: مثل تلك المنشورة حول الاقتصاد الأخلاقي والاقتصاد القيمي، والتي تُشير إلى أهمية البُعد الداخلي في اتخاذ القرار الاقتصادي، لكنها لم تُطوّر نموذجًا حضاريًا متكاملاً كما تفعل نظرية الاقتصاد الروحي[4].
- محمد باقر الصدر[5]: يؤسس لنظرية اقتصادية إسلامية ترتكز على العدالة والتكافل، وتدمج البعد الروحي في تنظيم الملكية والتوزيع، رافضًا النماذج الوضعية التي تفصل الاقتصاد عن القيم. ويطرح الإسلام كمنظومة متكاملة تربط الأداء الاقتصادي بالتزكية والمسؤولية الأخلاقية. في المقابل، تفترض الرأسمالية أن الربح الفردي يحقق التوازن، وتلغي الاشتراكية الملكية الخاصة لتحقيق العدالة؛ وكلاهما يتجاهل البعد الروحي كمصدر داخلي للضبط، مما يتعارض مع نظرية الاقتصاد الروحي.

أولاً: في الاقتصاد الإسلامي Islamic Economics Perspective:

---

[1] يشير مفهوم أمارتيا سن الهوية والعقل إلى أفكار المفكر الاقتصادي والفيلسوف الهندي الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن، والذي يؤكد في كتابه الهوية والعنف أن الأشخاص يجب أن يكونوا قادرين على التحكم في هوياتهم المتعددة بدلًا من أن تتحكم الهوية فيهم. ويعارض سن فكرة وجود صدام حتمي بين الهويات، خاصة الهويات الدينية، ويرى أن هذا الوهم يساهم في تأجيج العنف.

[2] أنظر: نسيبة، سري، أمارتيا سن والهوية، **مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد (11)، العدد (41)، قطر، 2022، ص 138-139

[3] أنظر: دانيال كانيمان، **التفكير السريع والبطيء**، ترجمة: شيماء طه الريدي، محمد سعد طنطاوى، الناشر: مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2014، ص 313.

[4] أنظر: خميسي، عزيز ربيع إبراهيم، بواعث السلوك الاقتصادي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي -دراسة مقارنة نقدية، **مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الاندلس للعلوم والتقنية، المجلد (10)، العدد (82)، الجمهورية اليمنية، 2023، ص 42-43.

[5] أنظر: الصدر، محمد باقر، **اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيله**، الناشر: مطبعة الآداب، ط 1، النجف الاشرف، العراق، 1961.

رغم أن الاقتصاد الإسلامي يُعد الأقرب من حيث المرجعية الروحية، إلا أن الدراسات فيه غالبًا ما ركّزت على الضوابط الشرعية دون بناء رمزي وظيفي متكامل. من أبرز الإسهامات:

- نظرية المقاصد في الاقتصاد[1] Maqasid-Based Economic Theory: والتي تربط بين حفظ الدين والنفس والمال، لكنها لم تُطوّر أدوات قياس للفاعلية الروحية.
- الاقتصاد الإسلامي المؤسسي[2] The Institutional Dimension of Islamic Economics: الذي دعا إلى دمج الأخلاق في السياسات الاقتصادية، لكنه بقي في إطار إصلاحي لا تأسيسي.
- دراسات التمويل الإسلامي Islamic Finance Studies: التي ركّزت على الصيغ والمعاملات (مرابحة، مضاربة...) دون بناء تصور متكامل للإنسان الاقتصادي المتزكي.
- دراسة نقدية مهمة[3] An Important Critical Study: والتي تُشير إلى الحاجة لنموذج يتجاوز الشكل إلى الجوهر، لكنها لا تُقدّم أدوات رمزية وظيفية.

ثانيًا: في الاقتصاد التقليدي In Conventional Economics:

النماذج التقليدية، سواء الكلاسيكية، أو الكينزية، أو النيو ليبرالية، وغيرها قامت على منطلقات مادية بحتة:

- الإنسان الاقتصادي Homo Economicus: كما في أعمال آدم سميث وجون ستيوارت ميل، حيث يُفترض أن الإنسان يسعى لتعظيم المنفعة الذاتية.
- الفاعلية بوصفها إنتاجية وربحية Effectiveness as Productivity and Profitability: كما في النموذج الكينزي، الذي يُركّز على التوظيف والنمو، دون اعتبار للبُعد القيمي أو الروحي.

---

[1] أنظر: القرضاوي، يوسف، مقاصد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمال، الناشر: **المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث**، ورقة بحثية، الدورة (18)، دبلن، يوليو، 2008، ص 11.

[2] أنظر: شابرا، محمد عمر، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، ترجمة: رفيق يونس المصري، الناشر: دار الفكر، ط 2، دمشق، 2005، ص 232

[3] M. Umer Chapra, Islamic Economics: What It Is and How It Developed, **Islamic Research and Training Institute**, EH.net, https://eh.net/encyclopedia/islamic-economics-what-it-is-and-how-it-developed/

- الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics: كما في أعمال كانيمان وثالر، والتي أثبتت أن الإنسان لا يتصرف دائمًا بعقلانية، لكنها لم تُقدّم نموذجًا حضاريًا بديلاً.
- دراسة مقارنة مهمة An Important Comparative Study: الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة والتنافسية[1]، والتي تُبرز قصور الاقتصاد التقليدي في التعامل مع القيم والمعنى، وتُمهّد لفكرة الاقتصاد الرمزي.

مراجعة نقدية للدراسات السابقة

أولاً: الاقتصاد الإسلامي –بين الضبط الشرعي والغياب الرمزي:

رغم أن الاقتصاد الإسلامي يُعد الأقرب من حيث المرجعية الروحية، إلا أن معظم الدراسات فيه ركّزت على الضوابط الفقهية والمعاملات المالية، دون بناء رمزي وظيفي للإنسان الاقتصادي. من أبرز الإشكاليات:

- الاقتصار على الشكل دون الجوهر Limiting to Form Without Essence: حيث تُركّز الأدبيات على صيغ التمويل (مرابحة، مضاربة، إجارة...) دون تحليل عميق لمفهوم التزكية كقوة اقتصادية.
- غياب أدوات القياس الروحي Absence of Spiritual Measurement Tools: لم تُطوّر مؤشرات لقياس أثر التزكية في الفاعلية الاقتصادية، مما جعل التزكية تُعامل كقيمة أخلاقية لا كوظيفة اقتصادية.
- الخلط بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخلاقي The Conflation of Islamic Economics with Ethical Economics: كما في أعمال محمد عمر شابرا، التي دعت إلى دمج الأخلاق في السياسات، لكنها بقيت في إطار إصلاحي لا تأسيسي.

مثال نقدي: رغم أهمية نظرية المقاصد في ربط الاقتصاد بحفظ الضرورات، إلا أنها لم تُنتج نموذجًا وظيفيًا يُفعّل التزكية في المؤسسات الاقتصادية، ولم تُقدّم أدوات قياس قابلة للتحقق.

---

[1] أنظر: عبد الغني، محمد فتحي قرني، الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة والتنافسية، **مجلة السياسة والاقتصاد**، المجلد (2020)، العدد (6)، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، مصر، 30 إبريل/نيسان 2020، ص 44.

ثانيًا: الاقتصاد التقليدي – الإنسان بوصفه كائنًا نفعيًا:

النماذج الاقتصادية التقليدية، سواء الكلاسيكية، أو الكينزية، أو النيوليبرالية، وغيرها قامت على منطلقات مادية بحتة، تُقصي البُعد الروحي تمامًا:

- الإنسان الاقتصادي Homo Economicus: كما في أعمال آدم سميث وجون ستيوارت ميل، حيث يُفترض أن الإنسان يسعى لتعظيم المنفعة الذاتية، دون اعتبار للقيم أو المعنى[1].
- الفاعلية بوصفها إنتاجية وربحية Effectiveness as Productivity and Profitability: تُقاس الفاعلية بمؤشرات كمية (الناتج، الكفاءة، الربح)[2]، دون أي اعتبار للاتزان الداخلي، أو الأثر الوجودي.
- الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics: كما في أعمال دانيال كانيمان وريتشارد ثالر، أثبتت أن الإنسان لا يتصرف بعقلانية مطلقة، لكنه بقي حبيس التحليل النفسي دون بناء حضاري بديل[3].

نقد منهجي: هذه النماذج، رغم قوتها التحليلية، تُنتج مؤسسات خالية من الرسالة، وتُحوّل الإنسان إلى أداة، مما يُفرغ الفعل الاقتصادي من معناه الوجودي.

ثالثًا: الفكر الصوفي – العمق الروحي دون نمذجة اقتصادية:

الفكر الصوفي يُقدّم ثروة رمزية هائلة في فهم الإنسان، النية، التزكية، والاتزان الداخلي، لكنه لم يُطوّر نماذج اقتصادية وظيفية قابلة للتطبيق:

- التركيز على التجربة الفردية Focus on the Individual Experience: معظم الأدبيات الصوفية تُعالج التزكية في سياق شخصي، دون ربطها بالفاعلية الاقتصادية أو بالمؤسسات.

---

[1] هذا الافتراض يُعد من ركائز النظرية النفعية الكلاسيكية، وقد اقترحه الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنثام في أواخر القرن الثامن عشر، ثم طوّره لاحقًا جون ستيوارت ميل، https://www.elmajale.com/2024/12/blog-post_88.html?form=MG0AV3&form=MG0AV3

[2] فريدريك تايلور (Frederick Taylor) رائد الإدارة العلمية، ركّز على الكفاءة والإنتاجية كمؤشرات للفاعلية.

[3] هربرت ماركوز – مدرسة فرانكفورت، في كتابه الإنسان ذو البُعد الواحد، انتقد العقلانية الأداتية التي تُفرغ الإنسان من المعنى، واعتبر أن التحليل النفسي يمكن أن يُستخدم لتحرير الإنسان. لكنه أشار إلى أن فرويد لم يُطوّر مشروعًا حضاريًا، بل بقي حبيس البنية النفسية الفردية.

- غـــــياب أدوات الـــــقياس والـــــتحقق Absence of Measurement and Verification Tools: لا توجد مؤشرات صوفية لقياس أثر التزكية في الأداء الاقتصادي أو في اتخاذ القرار.
- الـــرمـــزيـــة دون تحـــويـــل وظـــيفي Symbolism Without Functional Transformation: المفاهيم مثل الفناء، الإخلاص، التوكل، تُقدّم رؤى عميقة، لكنها لم تُترجم إلى أدوات اقتصادية قابلة للتفعيل.

نقد تأسيسي: الفكر الصوفي يُقدّم البنية الرمزية التي يحتاجها الاقتصاد الروحي، لكنه يتطلب إعادة تأويل وظيفي وتحويل منهجي ليُصبح نموذجًا اقتصاديًا قابلاً للقياس والتطبيق.

(مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والتقليدي والصوفي) (جدول ١)

المجال	نقاط القوة	نقاط القصور
الاقتصاد الإسلامي	مرجعية شرعية، قيم أخلاقية	غياب النمذجة الرمزية، ضعف أدوات القياس
الاقتصاد التقليدي	أدوات تحليل قوية، مؤشرات كمية	إقصاء البُعد الروحي، اختزال الإنسان
الفكر الصوفي	عمق رمزي، فهم للتزكية	غياب التفعيل المؤسسي، نقص في النمذجة الاقتصادية

من هنا، تبرز نظرية الاقتصاد الروحي بوصفها مشروعًا تأسيسيًا يُعيد بناء المفاهيم من جذورها، ويُدمج بين العمق الرمزي والتفعيل الوظيفي، ويُقدّم أدوات قياس جديدة، ويُؤسس لنموذج حضاري يُعيد وصل المال بالروح، والفاعلية بالتزكية، والإنسان بالمؤسسة.

أهمية إعادة تعريف الاقتصاد من منظور تكاملي بين الروح والمادة

لقد نشأ علم الاقتصاد الحديث في سياق فلسفي مادي، يفصل بين الإنسان ككائن روحي وبين نشاطه الاقتصادي كعملية مادية بحتة. هذا الفصل أدى إلى تشوهات عميقة في فهم المال، والعمل، والقيمة، حيث أصبح الاقتصاد يُقاس فقط بالأرقام، ويُدار بمنطق الربحية، ويُمارس بمعزل عن النية والمعنى. ومن هنا، تبرز أهمية إعادة تعريف الاقتصاد من منظور تكاملي بين الروح والمادة، بوصفه ضرورة حضارية، وأداة إصلاحية، ومنهجًا لتزكية الإنسان والمجتمع.

أولا: الاقتصاد ليس مجرد علم مادي، بل ممارسة وجودية:

الاقتصاد في جوهره هو تعبير عن علاقة الإنسان بالكون، وبالآخر، وبالمال كأمانة. حين يُفصل عن الروح، يتحول إلى أداة استهلاك واستغلال، أما حين يُدمج بالنية والتزكية، فإنه يصبح وسيلة للارتقاء، والتكامل، وتحقيق الإنسان الكامل.

ثانيا : التكامل بين الروح والمادة يعيد الاعتبار للنية :

في المنظور التكاملي، لا تُقاس القيمة فقط بالسلعة أو الخدمة، بل تُقاس أيضًا بالنية التي تحرك الفعل الاقتصادي. فالإنتاج يصبح تزكية، والتوزيع يصبح عدالة، والاستهلاك يصبح مسؤولية، مما يُعيد تشكيل الاقتصاد كمنظومة أخلاقية روحية.

ثالثا : تحقيق التوازن الداخلي والخارجي :

الاقتصاد الروحي لا يسعى فقط لتحقيق التوازن في الأسواق، بل يسعى أيضًا لتحقيق التوازن في النفس الإنسانية. فالفقر ليس فقط نقصًا في المال، بل اختلالاً في العلاقة مع الرزق، والغنى ليس فقط وفرة، بل مسؤولية تزكوية. ومن هنا، يصبح الاقتصاد أداة لبناء السلام الداخلي والاجتماعي.

رابعا : تحرير الإنسان من عبودية المال :

حين يُعاد تعريف الاقتصاد من منظور روحي، يتحرر الإنسان من أن يكون عبدًا للربح أو للاستهلاك، ويصبح فاعلاً حرًا يسعى لتحقيق مقاصد عليا، مثل الرحمة، والعدل، والتكافل، مما يُعيد تشكيل السوق كمجال للتزكية لا للمنافسة المجردة.

خامسا : بناء نموذج حضاري جديد :

هذا التعريف التكاملي لا يهدف فقط إلى إصلاح السياسات الاقتصادية، بل إلى بناء نموذج حضاري جديد، يدمج بين العمق الروحي والمعرفة التطبيقية، ويعيد تشكيل المؤسسات الاقتصادية لتكون أدوات تزكية واستخلاف، لا أدوات تراكم مادي.

تعريفات الاقتصاد الروحي في الكتابات السابقة

في مراجعة الكتابات السابقة حول مفهوم الاقتصاد الروحي، يتضح أن المصطلح لم يحظَ بتأصيل علمي دقيق أو نظرية متكاملة، بل ورد في سياقات متفرقة، غالبًا بوصفه توجهًا أخلاقيًا أو نمطًا من التفكير القيمي في النشاط الاقتصادي.

١– الإمام أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]: رغم أنه لم يستخدم مصطلح الاقتصاد الروحي حرفيًا، فإن فكره الاقتصادي يقوم على تنظيم المال وفقًا للقيم الشرعية والروحية. وربط بين الفقه الاقتصادي والرضا، ويشترط الفقه في التاجر حتى لا يقع في الربا، مما يعكس بعدًا روحيًا في التعاملات.

٢– الاقتصاد الإسلامي التقليدي[2]: ورد أن كل بناء اقتصادي يقوم على شقين: الأول مادي تقني، والثاني معنوي مذهبي. لكن هذا التصنيف لم يُفصّل البعد الروحي كمكون مستقل، بل بقي ضمن الإطار القيمي العام.

٣– تعريف David Spangler: عرّف الاقتصاد الروحي بأنه: نمط من الاقتصاد يركز على الجوانب الروحية والأخلاقية للحياة الاقتصادية. ويعتبر أن الاقتصاد ليس مجرد تبادل للسلع والخدمات، بل وسيلة لتحقيق النمو الروحي والتوازن الداخلي للأفراد والمجتمعات[3]. ويشمل عناصر مثل التعاون، العدالة، الصدق، والمسؤولية الاجتماعية، ويرتبط بالقيم الروحية لتحقيق التنمية المستدامة. هذا التعريف عام، ولم يُبنَ على نموذج نظري أو مؤشرات قياس، بل بقي في إطار الوصف الأخلاقي.

٤– د. محمد وفيق زين العابدين[4]: رغم عدم استخدامه لمصطلح الاقتصاد الروحي صراحة، إلا أنه أشار إلى أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على: أسس عقدية وأخلاقية، تُؤثر في أحكامه وقواعده، وتُعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والمال بوصفه مستخلفًا لا مالكًا مطلقًا. قال تعالى: **وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**[5]. وقال تعالى: **هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ**[6]. وهذا التوجه يُعد قريبًا من مفهوم الاقتصاد الروحي، لكنه لم يُصغ كنظرية مستقلة، أو يُربط بمؤشرات تزكوية.

---

[1] أنظر: د. مهيدات، محمود فهد، الفكر الاقتصادي عند أبي حنيفة، الناشر: دار الإفتاء العام، **دراسات وبحوث**، الأردن، 2017، https://www.aliftaa.jo/Research/105/

[2] أنظر: أباظة، إبراهيم دسوقي، **الاقتصاد الإسلامي ـ مقوماته ومناهجه**، الناشر: دار لسان العرب، لبنان، 1984، ص 26.

[3] David Spangler, The Economics of Spirit Spiritual economics as an exchange of energy to enhance the potential for creativity, **Economics in an Intellegent Universe** (IC#2), Context Institute, Spring 1983, p. 47. https://www.context.org/iclib/ic02/spangler/

[4] مفكر إسلامي تناول الاقتصاد من منظور عقدي وأخلاقي، أنظر: د. زين العابدين، محمد وفيق، دراسة بين العقيدة والأخلاق: أُسس الاقتصاد في الإسلام، دراسات في فلسفة التشريع، **مقالات ودراسات، مدونة شخصية شرعة**، الأول من ابريل، 2016. https://mohamedwafik.com/foundations-of-islamic-economics/

[5] سورة الحديد (الآية 7).

[6] سورة فاطر (الآية 39).

٥– د. محمد شوقي الفنجري[1]: وضح ضرورة إدماج الأخلاق والعقيدة في المنظومة الاقتصادية الإسلامية، معتبر أن المال أمانة من الله، وأن الاقتصاد يجب أن يُبنى على العدالة، والتقوى، والاستخلاف.

٦– د. عبد الحميد أبو سليمان[2]: تناول الأسس الفلسفية للنظرية الاقتصادية الإسلامية، وربطها بالإنسان والكون والغاية من الخلق. رغم أنه لم يستخدم مصطلح الاقتصاد الروحي، إلا أن تصوره يضع الإنسان الكامل كمركز للنظام الاقتصادي، ويؤكد على ضرورة إعادة بناء الاقتصاد من منطلقات حضارية وروحية.

٧– الأب مارسيلو باروس[3] Marcelo Barros: يؤكد أن الاقتصاد يجب أن يكون له روح، وأن السوق وعبادة المال حولت الاقتصاد إلى صنم. يقول: السوق صُنع للبشر، وليس البشر للسوق، منتقداً النيو ليبرالية التي فصلت الاقتصاد عن الإنسان والروح.

٨– د. عبد الأمير زاهد[4]: ناقش قضايا مثل التنمية، الحاجة، الجريمة الاقتصادية، والرشد، من منظور إسلامي شامل. اعتمد منهجًا مقارنًا بين الفكر الوضعي والإسلامي، وسعى إلى بلورة نظرية اقتصادية ذات بعد أخلاقي وروحي، لكنه لم يفصل الرمزية، أو الوجود، أو النية كأدوات قياس كما في نظرية الاقتصاد الروحي.

٩– محمد إقبال[5] (في الفلسفة لا الاقتصاد المباشر): تضح رؤيته للإنسان الكامل والروح الكونية يمكن أن تُستلهم كنواة فلسفية لنظرية الاقتصاد الروحي، خاصة في ربطه بين العمل، الحب، والخلق

---

[1] أنظر: د. الفنجرى، محمد شوقي، **الوسطية في الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة، 2010.
https://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04

[2] أنظر: د. أبو سليمان، عبد الحميد، **نظرية الإسلام الاقتصادية – الفلسفة والوسائل المعاصرة**، الناشر: مؤسسة الخانجي، مصر، 1960، ص 55.

[3] كاتب ولاهوتي برازيلي، عضو في الجمعية المسكونية لعلماء اللاهوت في العالم الثالث، مقال: **الأسس الروحية للاقتصاد**، https://ar.omiusajpic.org/topics/spiritual-economy

[4] أنظر: زاهد، عبد الأمير، **دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، الناشر: الغدير للدراسات والنشر، بغداد، 1999، ص 16.

[5] محمد إقبال: هو فيلسوف وشاعر إسلامي بارز، وُصف بـ مفكر باكستان لدوره في الدعوة إلى إنشاء دولة مستقلة للمسلمين في شبه القارة الهندية، وهو ما ساهم في تأسيس باكستان. على الرغم من أن إقبال كان له دور سياسي وثقافي كبير، إلا أن تأثيره الأساسي ورؤاه الفلسفية تتمثل في شعره وأعماله التي تتناول التجديد الديني، كما أن دراساته تناولت الفلسفة والفكر الديني أكثر من الاقتصاد.

تعريف نظرية الاقتصاد الروحي

نرى أن تعريف نظرية الاقتصاد الروحي هي: **منظومة حضارية متكاملة تُعيد تشكيل النشاط الاقتصادي بوصفه ممارسة تزكوية وجودية، تُدار بالنية، وتُقاس بالأثر الروحي، وتُؤسس على مبدأ الاستخلاف، لا على منطق التراكم. وهو نموذج معرفي تطبيقي يدمج بين الفاعلية الإنتاجية والارتقاء الداخلي، ويحول المال من غاية استهلاكية إلى وسيلة لتحقق الإنسان الكامل في بعده الاجتماعي والمؤسسي.**

ملامح التميز في هذا التعريف:

- **غير مسبوق Unprecedented**: لم يُطرح من قبل في أي نظرية اقتصادية، أو إسلامية بهذا التركيب الفلسفي والتطبيقي.
- **يتجاوز الأخلاق Goes beyond morality**: لا يكتفي بالبعد الأخلاقي، بل يؤسس لنظام قياس تزكوي، ومؤسساتي.
- **يربط بين الإنسان الكامل والاقتصاد It Links the Perfected Human with Economics**: وهو ما لم تتطرق إليه النظريات السابقة.
- **يُعيد تعريف المال والنية It Redefines Māl and Al-Niyyah**: بوصفهما أدوات تزكية لا أدوات استهلاك.
- **قابل للتطبيق المؤسسي Institutionally Applicable**: من خلال مؤشرات قياس ونماذج مؤسساتية قابلة للتنفيذ.

النموذج النظري للاقتصاد الروحي

في قلب كل نظرية حضارية، تتبلور مجموعة من المفاهيم التي تُعيد تشكيل الواقع، وتُوجه الممارسة، وتُؤسس للمنهج. وفي نظرية الاقتصاد الروحي، لا تنبع المفاهيم من الحاجة التقنية، بل من الرؤية الكونية التي ترى الإنسان مستخلفًا، والمال أمانة، والسوق مجالاً للتزكية. هذه المفاهيم ليست إضافات أخلاقية،

بل هي بنية تأسيسية للنموذج، تُعيد تعريف القيمة، وتُحول الاقتصاد من مجال مادي إلى ممارسة وجودية.

أولاً: المبادئ التأسيسية للنموذج:

١- النية الاقتصادية Economic Al-Niyyah: اعتبار النية في الفعل الاقتصادي جزءاً من القيمة، تُؤثر في شرعية المال وبركته.

- الأساس الشرعي The Legal Foundation: قال النبيَّ ﷺ: **(إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ وإنَّما لِكلِّ امرئٍ ما نوى)**[1].
- الوظيفة الاقتصادية Economic Function: تُحدد شرعية الفعل الاقتصادي، وتُؤثر في بركة المال.
- الوظيفة المؤسسية Institutional Function: تُحوّل المؤسسة من كيان ربحي إلى فاعل تزكوي.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: بطاقة تقييم نية المؤسسة – تشمل الغايات، وسائل الكسب، وأثر النية على المجتمع.

٢- التزكية الاقتصادية Economic Al-Tazkiyah: تطهير المال والنشاط الاقتصادي من الأنانية، وتحقيق التوازن الداخلي للفرد والمجتمع.

- الأساس القرآني Qur'anic Foundation: قَالَ تَعَالَى: **قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا**[2]، **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم**[3].
- الوظيفة الاقتصادية Economic Function: تطهير المال من الجشع، وتوجيهه نحو الخير العام.
- الوظيفة المجتمعية Social Function: تحقيق التوازن الداخلي، وتفعيل التكافل.

---

[1] إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ وإنَّما لِكلِّ امرئٍ ما نوى فمن كانت هجرتُهُ إلى اللَّهِ ورسولِهِ فَهجرتُهُ إلى اللَّهِ ورسولِهِ ومن كانت هجرتُهُ إلى دنيا يصيبُها أو امرأةٍ ينْكحُها فَهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إليْهِ، أخرجه البخاري (1)، وأبو داود (2201) كلاهما بلفظه، ومسلم (1907) بلفظ مقارب. رواه عمر ابن الخطاب رضى الله عنه.

[2] سورة الشمس (الآية 9).

[3] سورة التوبة (الآية 103).

- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: مؤشر التزكية –يقيس أثر النشاط الاقتصادي على النفس والمجتمع.

٣– **العدالة الروحية** Spiritual (Rūḥ) Justice: توزيع الثروة بما يحقق الإنصاف الروحي والاجتماعي، لا فقط التوازن المادي.

- الأساس الفلسفي Philosophical Foundation: العدالة ليست فقط توزيعًا ماديًا، بل إنصافًا للروح والكرامة.
- الوظيفة الاقتصادية Economic Function: إعادة تشكيل السياسات لتراعي الاحتياج الروحي.
- الوظيفة الاجتماعية Social Function: تقليل الفجوة بين الطبقات من منظور تزكوي.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: مؤشر العدالة الروحية يربط بين توزيع الثروة والأثر الروحي.

٤– **الفاعلية التزكوية** Tazkiyah–Based Functionality: الجمع بين الإنتاجية والكمال الإنساني، بحيث يكون العمل الاقتصادي وسيلة للارتقاء.

- الأساس الفلسفي Philosophical Foundation: الكفاءة ليست فقط إنتاجًا، بل ارتقاءً.
- الوظيفة المؤسسية Institutional Function: تقييم المؤسسة من حيث قدرتها على تحقيق الإنسان الكامل.
- الوظيفة التنموية Developmental Function: بناء نماذج إنتاجية تُحقق التوازن بين الكم والمعنى.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: بطاقة الفاعلية التزكوية تشمل الإنتاجية، الأثر الروحي، والنية المؤسسية.

٥– **الاستخلاف** Al–Istikhlāf: المال يُدار بوصفه أمانة، والإنسان مسؤول عن توجيهه نحو المقاصد العليا.

- الأساس الفلسفي Philosophical Foundation: المال ليس ملكًا ذاتيًا للإنسان، بل هو ملك لله تعالى، والإنسان مستخلف فيه بوصفه وكيلاً وأمينًا. إدارة المال ليست غاية مادية، بل وسيلة لتحقيق العبودية لله عبر الإنفاق في وجوه الخير، وتحقيق التنمية الأخلاقية والاجتماعية.
- الوظيفة المؤسسية Institutional Function: المؤسسات تُبنى على مبادئ الأمانة، الشفافية، والمساءلة، باعتبار المال مورداً يجب توجيهه نحو الصالح العام. وجود هيئات رقابية تضمن أن التصرفات المالية تتماشى مع مقاصد الشريعة، وتمنع التوظيف في المحرمات، أو المضار الاجتماعية.
- الوظيفة التنموية Developmental Function: المال كأداة للارتقاء الإنساني حيث يوجه المال نحو سد الحاجات الأساسية، وتمكين الإنسان من حياة كريمة، لا مجرد البقاء. يُستخدم المال لتطوير التعليم، الصحة، والمهارات، باعتبار الإنسان محور التنمية.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: يمكن تحويل هذا النموذج إلى بطاقة استخلاف رمزية لكل مؤسسة أو فرد، تحتوي على مؤشرات القياس، وتُراجع دوريًا لتقييم مدى تحقق الاستخلاف في إدارة المال.

ثانيًا: المفاهيم المركزية للنظرية:

١- **الرزق المتكامل** Holistic Provision: المال الذي يتحقق من نية صالحة، ويُصرف في وجه تزكوي، ويُحدث أثرًا روحيًا واجتماعيًا.

- الأساس الصوفي Sufi Foundation: الرزق ما وصل إليك بنية صالحة، ووسيلة طاهرة، وأثر مبارك.
- الوظيفة الاقتصادية Economic Function: إعادة تعريف الدخل بوصفه علاقة بين السماء والأرض.
- الوظيفة النفسية Psychological Function: تحقيق الطمأنينة والرضا من خلال الرزق المبارك.

- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: مقياس الرزق المتكامل – يشمل مصدر المال، وسيلة الكسب، وجهة الإنفاق.

٢- **القيمة التزكوية** Based Value–Al–Tazkiyah: مزيج من الأثر المادي والروحي للنشاط الاقتصادي، يُقاس بمؤشرات غير تقليدية.

- الأساس المفاهيمي Conceptual Foundation: القيمة ليست فقط سعرًا، بل أثرًا روحيًا واجتماعيًا.
- الوظيفة السوقية Market Function: إعادة تشكيل التسعير ليُراعي النية والعدالة.
- الوظيفة الأخلاقية Ethical Function: منع الغبن، والتسعير الجائر، والاحتكار.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: مؤشر القيمة التزكوية يُقيّم السلعة أو الخدمة من حيث أثرها التزكوي.

٣- **النية المؤسسية** Institutional Al–Niyyah: تحويل المؤسسات الاقتصادية إلى كيانات ذات نية، تُدار بمنطق التزكية لا الربحية المجردة.

- الأساس المفاهيمي Conceptual Foundation: تحويل المؤسسة إلى كيان ذي نية تزكوية، تُدار بمنطق المعنى والغاية، لا الربح المجرد.
- الوظيفة السوقية Market Function: إعادة تعريف القيمة السوقية بناءً على الأثر الرمزي والتزكوي، لا فقط الكفاءة أو السعر.
- الوظيفة الأخلاقية Ethical Function: المؤسسة كفاعل أخلاقي يُفصح عن نواياه ويُحاسب على أثره التزكوي في الإنسان والمجتمع.
- نموذج قياس مقترح Proposed Measurement Model: مؤشر النية التزكوية يشمل: وضوح النية، الأثر التزكوي، التفاعل الرمزي.

ثالثًا: مؤشرات القياس المقترحة:

١- **مؤشر النية** Al–Niyyah Index: يقيس مدى حضور النية الأخلاقية في الإنتاج والاستهلاك.

٢- **مؤشر التزكية Al-Tazkiyah Index**: يقيس أثر النشاط الاقتصادي على النفس والمجتمع من حيث التوازن والارتقاء.

٣- **مؤشر العدالة الروحية Al-ʿAdālah Justice Index**: يقيس مدى تحقق الإنصاف في توزيع الموارد بما يراعي البعد الروحي.

رابعًا: التطبيقات المؤسسية:

- مصارف تزكوية Zakyah-Oriented Allocations: تُموّل المشاريع ذات النية، وتُعيد توزيع الأرباح بمنطق التزكية.
- شركات ذات نية Companies with Purposive Al-Niyyah: تُقيم على أساس الأثر الروحي والاجتماعي، لا فقط الربح.
- أسواق عادلة Fair Markets: تُراعي التوازن بين القيمة والسعر، وبين المنتج والمستهلك، وتُفعّل مبدأ البركة.

الأسس الفلسفية لنظرية الاقتصاد الروحي

تقوم نظرية الاقتصاد الروحي على رؤية كونية ترى أن الإنسان ليس مجرد كائن منتج أو مستهلك، بل هو فاعل تزكوي، مستخلف في المال، مسؤول عن توجيهه نحو المقاصد العليا. ومن هنا، تنبثق الأسس الفلسفية للنظرية، التي تُعيد تعريف الاقتصاد بوصفه ممارسة وجودية، تُحقق التوازن بين الروح والمادة، وتُفعّل فلسفة الإنسان الكامل في المجال المؤسسي.